

حكايات

فتح الطريق وتشغيل خطوط النقل إلى يلبا وبيبلا وبيت سحم قبل العيد محطة كهرباء يلبا مدمرة بالكامل ومقسم الهاتف سرت تجهيزاته

محمد راكان مصطفى

أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق منير شعبان لـ«الوطن» فتح الطرقات وعودة المواصلات وتشغيل خطوط النقل والسرافيس إلى بلدات يلبا وبيبلا وبيت سحم قريباً.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف شعبان عن اجتماع محافظ الريف علاء منير إبراهيم مع وفد من أهالي بلدات يلبا وبيبلا وبيت سحم منذ أيام استمع خلالها إلى مطالبهم وكان على رأسها فتح الطريق، مشيراً إلى أن المحافظ وجّه بالعمل على تلبية طلبات الأهالي وبذل الجهود لفتح الطريق قبل عيد الفطر.

ولفت شعبان إلى وجود إجراءات إسعافية يتم العمل على إنجازها بسرعة، مبيّناً أن المحافظ وجّه بالتعاون مع شركات القطاع العام لتنفيذ أعمال ترحيل الأنقاض وتأهيل البنى التحتية، مبيّناً أنه تم الطلب إلى رؤساء البلديات إعداد كشوف تقديرية بكل الأعمال وفق الأولوية.

وأعلن شعبان أن المركز الصحي في يلبا أصبح جاهزاً بانتظار تفعيله قريباً، مشيراً إلى وجود عيادات متنقلة في البلدات لتأمين احتياجات السكان، مضيفاً بأنه تم الطلب إلى رؤساء البلديات لحصر الأفران التي تحتاج إلى تفعيل وتزويدها بما يلزم ليدتها بالعمل بشكل فوري، مؤكداً تأمين كامل احتياجات الأهالي من مادة الخبز.

وبين شعبان أن محطة كهرباء يلبا تعرضت للتخريب بشكل كامل ويحتاج إعادة تأهيلها إلى نحو ٤ مليارات ليرة، منوهاً بأنه تم رفع ساعات التغذية الكهربائية اليومية في البلدات من ساعتين إلى ٨ ساعات يومياً، مؤكداً أنه يتم العمل على إيجاد حلول بديلة لتأمين التغذية الكهربائية عن طريق أحد المراكز على طريق الطار ريفياً يتم إعادة تأهيل المحطة. وعن قسم الهاتف أكد شعبان تعرضه للسرقة والتخريب الكامل من العصابات الإرهابية

إعداد مخطط تنظيمي جديد لمدينة الحجر الأسود

محمد راكان مصطفى

المسلحة، مبيّناً أن إعادة تأهيل المقسم يحتاج إلى نحو ٤ مليارات ليرة، منوهاً بأنه سيتم تزويد المراكز الإدارية ومؤسسات الدولة بالاصالات الأرضية عن طريق اللاسلكي ريفياً يتم إيجاد حلول وتأهيل المقسم.

وبين شعبان أنه تم التنسيق مع التوجيه لرؤساء البلديات للتنسيق مع مدير النطاقات لإجراء عقد ترحيل للقمامة التي تراكت في الفترة الماضية، مؤكداً أنه يمكن لمن يرغب من أهالي البلدات المهجرين العودة في أي وقت إلى منازلهم.

في سياق آخر أوضح شعبان أن نسبة الدمار في مدينة الحجر الأسود كبيرة جداً وأنه بلغت نسبة الأضرار ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة.

مؤكداً البدء بالعمل بأسرع وقت لإعداد مخطط تنظيمي، منوهاً بأنه تم الطلب إلى رئيس البلدية جمع المجلس واتخاذ تقرير بتقدير المخطط التنظيمي للمدينة.

وأكد شعبان أنه تم التعاقد مع الشركة العامة للبناء لصيانة الأبنية في عدرا العمالية لكونها أبنية مسيقة الصنع غير قابلة للإصلاح من السكان، مبيّناً بدء الشركة بالأعمال الأكثر صعوبة، إذ باشرت بإزالة وترحيل الأبنية المتضررة بالكامل، وبعد الانتهاء من ذلك تبدأ الشركة بصيانة الأبنية التي تحتاج إلى صيانة.

محمود الصالح

كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور عن إمكانية عودة المهجرين إلى مناطقهم المحررة سواء المخالفة منها أو النظامية، ناصياً أي إشاعات أطلقت حول مصادرة أملاك من لا يعود لإثبات ملكيته بشكل شخصي.

وأكد سرور أن أي مواطن يستطيع بعد سماح الجهات المختصة الدخول إلى منطقة سكنه والبدء بترميم منزله أو محله أو معمله فوراً مع تقديم كل التسهيلات اللازمة من المحافظة في هذا الجانب وأن يعيده كما كان، بشرط عدم التجاوز على الأملاك العامة وعدم التغيير في الارتفاع.

مبيّناً بأنه وفي حال كان البناء مهدماً بشكل كامل يستطيع المالكون الاتفاق على إعادة البناء بشكل مشترك، وذلك بعد إجراء الكشف من قبل لجان تعويض الأضرار التي ما تزال مستمرة في عملها.

ولفت سرور إلى أنه تم حتى الآن صرف ٢,٥ مليار ليرة سورية في مدينة دمشق، منوهاً بأنه حتى منطقة القدم المشمولة أصلاً بالرسوم ٦٦ وهي منظمة بالمخطط ١٠٢ سمح للمواطنين بإعادة ترميم منازلهم ومعاملهم والعودة إليها، لأن تطبيق المخطط قد يحتاج إلى سنوات ومن غير المنطقي أن تبقى مصالح الناس معطلة.

وقال: نحن لن نوقف الحياة في أي منطقة ولذلك رصدت المحافظة ملياري ليرة لإعادة تأهيل الشوارع والبنى التحتية في المناطق المحررة بالحد المقبول لأن هذه المناطق ستخضع في المستقبل للتنظيم.

وفيما إذا كان هذا القانون سيشكل مورداً لخزينة الدولة نفي سرور ذلك بشدة وقال: هذا الكلام غير صحيح بالطلق لأن هذا القانون هو قانون محلي وليس قانوناً وطنياً مالياً، لأن خزينة الدولة والمقصود بها وزارة المالية

لا تستفيد من تطبيق هذا القانون إلا بعض رسوم الطابع وهي لا تشكل أي شيء، المعنى بالاستفادة بهذا القانون هي الوحدات الإدارية لأنها ستأخذ ٢٠ بالمئة من المساحة الجديدة، وفي الوقت ذاته ستفقد البنية العمرانية

ملكية المواطنين في المناطق المحررة مصادرة حتى لو لم يكونوا في البلاد

سرور: يستطيع أي مواطن العودة إلى بيته وترميمه حتى لو كان ضمن مناطق المخالفات

تطبيق القانون ١٠ على

منطقتين فقط القابون

وجوبر بعد ٥ سنوات

لن تكون دمشق صناعية

أوزراعية ونريدها

مدينة خدمات وأموال



وثيقة سواء وصل كهرباء أو مياه أو هاتف أو إقرار من مالك الأرض وبموجبها يتم تثبيت حق كل مواطن.

وبين سرور أن آخر مخطط تنظيمي صدر لدمشق كان في عام ١٩٦٩ عندما كان عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة، منوهاً بأن وضع هذا المخطط لاستيعاب ٥٠٠ ألف نسمة بعامل نمو ٢٠٠ ألف نسمة، في حين أن مدينة دمشق يقطنها نحو ٦ ملايين إنسان في الليل أما في النهار أكثر من ذلك، ولذلك تحتاج هذه المدينة الهامة تطويراً عمرانياً، لافتاً إلى أنه خلال السنوات الماضية ونتيجة عدم استيعاب المخطط التنظيمي ظهر ١٨ منطقة مخالفات وسكن عشوائي على أطراف المدينة، إضافة إلى ما حصل من تدمير دفعتنا إلى العمل على تطوير الواقع العمراني لمدينة دمشق بحيث يكون مواكباً للتطور الذي تشهده البلاد.

وتساءل سرور إن كان من المقبول أن تستمر المعامل في القابون والقدم وجوبر التي أصبحت في وسط دمشق، في ظل وجود مدينة صناعية في عدرا؟ مضيفاً: نحن أبناء دمشق لا نريد مدينة دمشق صناعية ولا زراعة لأنها ليست كذلك، فدمشق هي مدينة خدمات ومدينة أموال، كما أنه من غير المنطقي أن يكون هناك البارك الشرقي في وسط دمشق وترى فيه الأتغام والأبقار والدجاج، وخسارة منطقة شاسعة يمكن أن يقام عليها أفضل الاستثمارات.

المنطقة وإنشاء البنى التحتية وإحداث بيئة تنموية فيها، البعض سيقول إن المواطن خسر ٢٠ بالمئة وهذا غير صحيح لأن المنطقة التي أصبحت الآن فيها ببناء ٤ طوابق وتصبح ١٥ طابقاً في التنظيم الجديد سيحصل المواطن على مكاسب مادية مضاعفة سواء المساحة أو الأسعار، وأكبر شاهد ما جرى في ٦٦ حيث كان سعر السهم ليرة واحدة واليوم ٤ ليرات، الكل سيستفيد صاحب المنزل وصاحب المحل وصاحب المعمل.

وحول وجود مخاوف من البعض ممن هم خارج البلاد ولا يستطيعون العودة الآن إلى سورية لأسباب مختلفة، من حرامهم من حقه في مساكنهم أو ممتلكاتهم أو معاملهم، قال: كل من لديه سند تملك وملكيته مسجلة

في السجل العقاري، لا يمكن لأحد في الكون أن يأخذ منه حقه وهو غير مطالب بالحضور ولا تقديم أي بيان أو وثيقة كاتب، ولن ينقص حقه مقال ذرة، أما بالنسبة لمن لم يثبتوا حقوقهم في السجل العقاري، بمعنى البيع بقرار حكم أو كاتب عدل أو ورقة خاصة أو منطقة مخالفات، فوضع عشرات الطرق لإثبات حقه بموجب واحدة منها، وأي وثيقة طالما أنها صحيحة وغير مزورة وتثبت علاقة المالك بالبناء مقبولة وليس بالضرورة أن يأتي الشخص نفسه بالذات ليقدم هذه الوثيقة بل يستطيع أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة تقديم أي

الجديدة كاملة. وأوضح سرور أن القانون يشمل جميع المناطق السورية وليس دمشق فقط، وتطبق هذا القانون هي مسألة غير ملزمة، وإنما المسألة هي بيد الوحدة الإدارية في كل منطقة ومدينة ومحافظة، ولا يمكن تطبيقه دون قرار من المجلس المنتخب في الوحدة الإدارية، يعني في دمشق لا يمكن أن تبدأ بالتطبيق إلا بموافقة مجلس محافظة دمشق ومن ثم وزير الإدارة المحلية وبعدها يصدر مرسوم خاص لكل منطقة تنظيمية، وكل ذلك بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمواطن أولاً وللوحدة الإدارية ثانياً، وفي حال عدم وجود جدوى اقتصادية لن يطبق القانون.

موضحاً أن القانون يحتاج إلى سنوات طويلة لتطبيقه، وبما تستعمل في بعض المناطق إلى أكثر من خمس سنوات، ومدة التطبيق تتعلق بوضع كل وحدة إدارية ومدى حاجتها لإعادة تنظيم

منطقة عملها، ولكن بالتأكيد لن يكون قبل خمس سنوات في أكثر المناطق حاجة للتطبيق، أما بالنسبة لمناطق السكن العشوائي سنبدأ في دمشق في تنظيم المخالفات في منطقتين فقط في الوقت الحالي هما جوبر والقابون، وباقي المناطق سواء المنظمة أو المخالفة تأتي لاحقاً. وأوضح سرور أن القانون يعطي المواطن في أي منطقة يطبق فيه ٨٠ بالمئة من الملكية وتأخذ الوحدة الإدارية ٢٠ بالمئة لقاء تنظيم

٤٤٧ مليون ليرة لإعادة تأهيل طرق وبلديات ريف حمص الشمالي

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير عام الخدمات الفنية بحمص أمين العيسى لـ«الوطن» أن المديرية شكلت لجاناً فنية للكشف على الواقع الخدمي للبلديات ومختلف القرى والبلدات بريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي، مؤكداً قيام اللجان بجولات ميدانية على مختلف المحاور الطرقية ومباني الوحدات الإدارية وشبكات الصرف الصحي لمعاينة الأضرار.

وأوضح العيسى أن أعمال إعادة التأهيل والإعمار ستمت على مرحلتين الأولى إسعافية لإعادة الحياة الطبيعية إلى مختلف المناطق بالريف الشمالي، والمرحلة الثانية لاستكمال ما تم إنجازه من أعمال تأهيل بالخطة الإسعافية، مؤكداً أن اللجان انتهت من عملية حصر الأضرار وإعداد الدراسات اللازمة والكشوفات المالية للبدء بأعمال إعادة التأهيل الإسعافي فور تخصيص الاعتمادات المالية

وقدرت بنحو ٤٤٧ مليون ليرة سورية. وأشار العيسى إلى حصر الأضرار التي لحقت بمبنى مجلس مدينة الرست والتي تجاوزت نسبتها ٧٠ بالمئة حيث تحتاج بعض المباني الكلية إلى إزالة وترحيل نتيجة للأضرار الجسيمة فيها، وقدرت القيمة لإعادة التأهيل بنحو ٩٥ مليون ليرة.

وبين أن اللجان كشفت على الطريق الواصل ما بين بلدة تلبيسة وقرى الغنطو بطول ٣ كم وتم إعداد الكشف المالي التقديري للبدء بالعمل بنحو ١٠٠ مليون ليرة. وأكد أن نسبة الأضرار التي لحقت بمبنى مجلس مدينة تلبيسة بعد الكشف عليه تجاوزت الـ ٥٠ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من إعداد الدراسة والكشوفات المالية اللازمة التي قدرت بنحو ٤٠ مليون ليرة.

وبين أن اللجان كشفت على محطة ضخ الحصب الرئيسي للصرف الصحي لبلدة تلبيسة باتجاه مجرى السيل المخصص له سابقاً وقيمت الأضرار بأكثر من ١٠ ملايين ليرة.

وأضاف: إن لجان الخدمات الفنية المختصة انتهت أيضاً من إنجاز الدراسات والكشوفات المالية اللازمة للمحاور الطرقية ومباني الوحدات الإدارية وشبكات الصرف الصحي المتضررة في كل من بلدات الغنطو وثير معة والدار الكبيرة بالريف الشمالي بعد الكشف عليها وحصر الأضرار التي بلغت في بلدة الغنطو ١٣ مليون ليرة وفي بلدة تير معة ١٠ ملايين ليرة وفي بلدة الدار الكبيرة ٦١ مليون ليرة.



عن الخناس مستعد لسرقة قاطع بهذا الثمن من أجل ١٠٠ غرام نحاس.

ولفت لطفي في جوابه عن سؤال عن التعديلات على تصديرات الشبكة الكهربائية إلى توقف التعديلات منذ وصول التيار الكهربائي لما يشكله من خطر على حياة السارقين من جهة ولتوجيه المحافظ للشرطة والجهات المختصة التي نشرت دورياتها كما حصل في العطل الطارئ قبل أيام الذي امتد لأكثر من أربع وعشرين ساعة وذلك منعاً لأي تعديلات قد تحصل على الخطوط أو مراكز التحويل.

٢٤/٢٤ كهرباء دير الزور

تركيب ٦٥ مركز تحويل.. ومحطة تحويل الإذاعة في الخدمة بعد أيام

عبد المتعم مسعود

أكد مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي توزيع الكهرباء على الأحياء المأهولة في دير الزور التي تم إيصال التيار الكهربائي إلى بعض أجزائها يتم بلا انقطاع وعلى مدار الساعة، مشيراً إلى أن بعض الضرورات الفنية الناتجة من العمل المستمر لتركيب محولات توتر أو غيرها قد تؤدي إلى بعض الانقطاع المؤقتة.

وكشف لطفي لـ«الوطن» أن ما تم إنجازه يقارب ٣٥ بالمئة من عمليات تمديد وتركيب المراكز وإيصال التيار الكهربائي في حي الجورة بينما سيتم في اليومين القادمين الانتهاء من حي القصور بعد تركيب ستة مراكز تحويل.

وأوضح لطفي أن عدد المراكز التي تم تركيبها حتى الآن يتجاوز ٦٥ مركزاً للمؤسسات الحكومية والأحياء المأهولة متوقعاً الانتهاء من إيصال التيار الكهربائي بنسبة ٩٥ بالمئة إلى كل الأحياء المأهولة مع نهاية شهر رمضان.

وبين لطفي أن العمل جارٍ على تركيب المراكز وتمديد خطوط المنخفض لكل من أحياء الطسحوط وهرابيس وذلك بالتعاون مع السورية للشبكات والتي سيتم إيصال التيار الكهربائي إليها عن طريق خط التوتر الذي تم إنجازه ليصل من محطة الطلائع إلى الطار وتجاوزت تكلفته ٢٠ مليون ليرة وذلك لأن محطة العمران لم يتم العمل عليها بعد.

١٢٠ مليون ل.س

أضرار الكهرباء في ريف حماة الجنوبي

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام لشركة كهرباء حماة محمد العريدي لـ«الوطن»، أن القيمة الأولية لحجم الأضرار التي تكبها الإرياهيون وراهم في ريف حماة الجنوبي في قطاع الكهرباء تبلغ ٦٣٠ مليون ل.س.

مبيّناً أن اللجان المكلفة بتقدير حجم الأضرار انتهت مبدئياً من تقييم أثار الأرباب في المنطقة الذي دمر مراكز الطاقة الكهربائية تدميراً ممتدحاً.

وقال: لقد تبين أن مركز حر بنفسه بحاجة إلى ٢٥٠ مليون ل.س، ومركز عقرب بحاجة إلى ٢٣٠ مليون ل.س، ومركز طلف بحاجة إلى ١٥٠ مليون ل.س أيضاً.

وأكد العريدي البدء منذ أيام بتجهيز خطوط التوتر المتوسط، مبيّناً بأنه وبعد الانتهاء منها وعودة الأهالي منازلهم ستمت إعادة شبكات التوتر المنخفض لتغذيها بالكهرباء.

من جانبه بين المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب أن اللجان المشكلة لتقدير حجم الأضرار لم تنته بعد من عملها، ولكن الضرر كبير جداً ويحتاج إلى وقت لتقييمه، فبعض المشاريع مدمرة بالكامل فقد تعمد الإرياهيون إلى تدميرها كي لا يستفيد منها الأهالي مرة أخرى إذا ما عادوا إلى بيوتهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر خزانات حر بنفسه مدمرة بشكل كامل.

وبعض الأبار تم تشغيلها كحل إسعافي في كل تجمع سكاني، كما تم تشغيل آبار في طلف وعقرب لراواء من بقي من الأهالي أو من يعود منهم إلى بيته.

من المسؤول عن توقف «الاحتياطي» في القنيطرة؟

القنيطرة - الوطن

لـ«الوطن» التواصل الدائم مع شركة المخازين من أجل إجراء الصيانة الكاملة لبيت النار وتأمين فتاحة عجين جديدة للمخزين الاحتياطي، مبيّناً أن لجنة من الشركة قامت قبل نحو شهرين بإعداد تقرير فني حول واقع المخزين وتم رفعها للشركة من دون اطلاع المحافظة على مضمونها أو محتويات التقرير.

وأوضح الجبر أن توقف المخزين الاحتياطي شكل عبئاً كبيراً على المخازين الأخرى وخاصة الآلي والاحتياطي حضر الاحتياطي في حين إجراء الصيانة وإصلاح مخصصات الأكوام من مادة الخبز وزيادة كميات المادة في صالة البيع المباشر، كما تم التوجيه إلى السورية للتجارة بزيادة كميات الخبز في منافذها بمدينة البعث وخان أرنية، إضافة إلى تحويل المتعدين من المخزين الاحتياطي إلى مخبز حضر لتأمين المواطنين في قرى المحافظة وقرى ريف دمشق المتاخمة للقرى بمادة الخبز.

وأشار الجبر إلى أن المخزين الآلي لن يتوقف عن العمل حتى يتم تأمين جميع المواطنين بالخبز وكذلك مخبز حضر الاحتياطي في حين إجراء الصيانة وإصلاح الأعطال في المخزين الاحتياطي أملاً أن يكون ذلك بأسرع وقت ممكن خشية توقف المخبز الآلي الذي يحتاج إلى صيانة كاملة أيضاً.

لم تتفجع مراسلات محافظ القنيطرة السابق والحالي في دفع وزارة التجارة الداخلية وشركة المخازين لصيانة المخزين الاحتياطي في الإنتاجية الجيدة لمادة الخبز، حيث توقف المخبز صباح (أمس الأحد) عن الإنتاج والعمل نتيجة استنفال الأعطال في بيت النار وفتاحة العجين في وقت يبدو أنه سيكون صعباً وقاسياً على أبناء المحافظة في تأمين مادة الخبز خلال شهر رمضان المبارك.

وبعيداً عن كيل الاتهامات إلى الجهة المقصرة في عدم صيانة المخزين الاحتياطي في مدينة البعث وتوقفه عن العمل نذكر أن استطاعة المخبز اليومية نحو ٨-٩ أطنان دقيق ويخدم محافظة القنيطرة وبعض القرى المتاخمة للمحافظة في ريف دمشق من خلال سبعة متعدين، ومن ثم يستحصل العبد الأكبر المخبز الآلي الذي يصل إنتاجه اليومي نحو ٨ أطنان من الدقيق، علماً أن المخبز الآلي بحاجة أيضاً إلى عمرة كاملة وذلك لتدني الرواتب والأجور التي لا تتجاوز ١٦ ألف ليرة، كما يستحصل العبد مخبز حضر وإنتاجه اليومي ٤ أطنان والمخبران الخاصان في جبا ٢ طن وخان أرنية ٢,٥ طن دقيق.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التعمين محمد الجبر أكد

كلام رسمي جداً

محطة القطارات لتخديم المدينة الصناعية وليست محطة ركاب

السيد رئيس تحرير صحيفة الوطن- دمشق إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بعددنا رقم ٢٨٨٩ تاريخ ٢٠/١٨/٢٠١٨ ضمن صفحة محليات تحت عنوان «دراسة قطار دمشق-السويدياء تبدأ من المحطة» للكاتب عبيد صيموعة حول موافقة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية على إحداث محطة قطارات في المدينة الصناعية والحرفية في منطقة أم الزيتون بمحافظة السويداء فيأنا تبين الآتي: خاطبت المؤسسة محافظة السويداء بموجب كتابها رقم ١٣٤٦/٨/٢٠١٨/٤٠ تاريخ ١٠/١٢/٢٠١٨ وأنها تقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الخط الحديدي الجديد المقترح بمحاذاة طريق دمشق-السويدياء، وفور الانتهاء من إعداد الدراسة المطلوبة سيتم إرسالها إلى محافظة السويداء للموافقة عليها واعتمادها وذلك وفق بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٧٩٤/١٣/٢٠١٨ تاريخ ١٩/٨/١٩٨٧ لتتم مباشرة بإعداد الدراسات اللازمة لهذا المشروع.

الدكتور المهندس نجيب الفارس

٢٣٠ ألف طالب عمل في طرطوس

طرطوس- محمد حسين

بلغ عدد طالب العمل في طرطوس ٢٧٧٢٣٠ ألف مواطن ومواطنة من مختلف الفئات مسجلين في مكتب التشغيل منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٨ وفق ما ورد في تقرير إحصائي أعدته مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لمجلس المحافظة وحصلت «الوطن» على نسخة منه.

والتقرير المذكور خلا من العدد الذي تم تأمين فرص عمل لهم من مجمل الأعداد المسجلة، وفي محاولة للحصول على عدد هؤلاء من المديرية والجهات المحلية أخفقت كل محاولاتها في الحصول على إجابات، ويذكر أن طرطوس تحتل مركز الصدارة بعد العاطلين من العمل وخاصة من أصحاب الشهادات الجامعية حيث إن أعداد المتقدمين للمسابقات تتجاوز الألاف في أكثر الأحيان لذلك يشكل الإعلان عن مسابقة ما فرصة أمل تتجدد. في سياق آخر أكدت مديرية الشؤون عقراء التنسيق مع بلدية أرواد لتأمين مكان لاستخدامه كمعرض للسجاد اليدوي لتسويق إنتاج وحدات الصناعات الريفية للسجاد ومركز التنمية الريفية في التون الجرد، وأنه يتم التعاون مع السورية للتجارة، فقد تم توقيع عقد مع إدارتها لعرض السجاد والوصول اليدوي في صالات المؤسسة بالأمانة.

وأكدت أحمد عدم وجود أي شكوى عمالية وقام بها مفتشو العمل بتنظيم ضبطين لمنشة قطاع خاص خلال الشهرين الأخيرين على حين بلغ عدد الإندارات ٨ خلال الفترة نفسها و١٩ إنداراً منذ بداية العام وعقود العمل المنظمة في القطاع الخاص بلغت ٤٥ عقداً.

ولا يوجد أي عقد عمل للأجانب منذ بداية العام.